

Distr.: General
19 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة
بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة

سبل ووسائل مواصلة تعزيز الآثار الناشئة عن أعمال لجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، الذي جرى إعداده وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣، سير أساليب عمل اللجنة على ضوء الخبرات المكتسبة، ويقدم توصيات لكي تنظر فيها اللجنة سعياً إلى مواصلة تعزيز الآثار الناشئة عن أعمالها.

* E/CN.6/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200114 200114 13-62800 (A)



أولاً - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، الذي جرى إعداده وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣، استعراضاً لأساليب عمل لجنة وضع المرأة المتبعة منذ عام ٢٠٠٦، والتي جرى تأكيدها في عام ٢٠٠٩ (انظر قرارَي المجلس ٩/٢٠٠٦ و ١٥/٢٠٠٩)؛ واستعراضاً لسير أساليب عمل اللجنة، ويقدم أيضاً توصيات لكي تنظر فيها اللجنة سعياً إلى مواصلة تعزيز الآثار الناشئة عن أعمالها؛ ويتضمن مناقشة بشأن ما جرى مؤخراً من تعزيز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٨)، ويستعرض الفرص المتاحة نتيجة لذلك والآثار المترتبة على أعمال اللجنة.

٢ - ويتيح استعراض اللجنة لسير أساليب عملها فرصة من أجل تعزيز الآثار الناشئة عن أعمالها، بالاستناد إلى الدروس المستخلصة من أوجه النجاح التي تحققت، وما يمكن مواصلة تنقيحه وتحسينه لزيادة فعالية اللجنة وطابعها الاستراتيجي وتعزيز قدرتها في مجال الرصد.

ثانياً - ولاية اللجنة وبرنامج عملها ودورها

الولاية والاختصاصات

٣ - تطورت ولاية اللجنة واختصاصاتها منذ إنشائها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١ (د-٢)، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦. وفي ذلك القرار، كلف المجلس اللجنة بإعداد توصيات وتقارير متعلقة بتعزيز حقوق المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والمدني والاجتماعي والتعليمي، وتقديم توصيات بشأن المشاكل الملحة التي تتطلب اهتماماً فورياً في مجال حقوق المرأة. ويتمثل هدفاً للجنة في النهوض بمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ووضع مقترحات لإنفاذ التوصيات المقدمة بهذا الشأن. وقرر المجلس، في قراره ٢٢/١٩٨٧، أن يوسع من نطاق اختصاصات اللجنة ليشمل ما يلي: تعزيز أهداف المساواة والتنمية والسلام؛ ورصد تنفيذ التدابير الرامية إلى النهوض بالمرأة؛ واستعراض وتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والقطاعي والعالمي.

٤ - وفي أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٣/٥٠، أن تشكل الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة، وفقاً لولاية كل منها، آلية حكومية دولية من ثلاثة مستويات تضطلع بالدور الرئيسي في تقرير السياسات والمتابعة والتنسيق عموماً في مجال تنفيذ ورصد منهج العمل المعتمد في المؤتمر.

٥ - وفي عام ١٩٩٦، وسَّع المجلس مجدداً من نطاق اختصاصات اللجنة لتشمل هذه الاختصاصات رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي تجري مواجهتها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على جميع المستويات، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن (انظر قرار المجلس ١٩٩٦/٦). وطلب المجلس إلى اللجنة أيضاً أن تواصل تطوير دورها الحفاز فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعقودة تحت عنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (انظر قرار الجمعية العامة د-٢٣/٢٣ و د-٣٧/٣)، أكدت الجمعية في قرارها ٧١/٥٥ المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة في متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

برنامج العمل

٦ - منذ عام ١٩٨٧، اضطلعت لجنة وضع المرأة بولايتها باستخدام برنامج عمل متعدد السنوات (قرارات المجلس ١٩٨٧/٢٤، و ١٩٩٠/١٥، و ١٩٩٦/٦، و ٢٠٠١/٤، و ٢٠٠٦/٩، و ٢٠٠٩/١٥، و ٢٠١٣/١٨)، وهو برنامج تحدّد اللجنة من خلاله سلفاً المسائل المواضيعية التي ستناقش على مدى الفترة التالية، الممتدة في المتوسط من ثلاث إلى خمس سنوات. وعلى مرّ السنوات، ازداد عدد المسائل التي يجري تناولها كل سنة، فضلاً عن المواضيع التي يجري تركيز النظر فيها، على النحو المبين أدناه.

٧ - وفي أعقاب اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، طبّقت اللجنة نهجاً مركزاً ومواضيعياً على برنامج عملها المتعدد السنوات، بما يعكس مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل. وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا النهج لاحقاً في قراره ١٩٩٨/٤٦، الذي لاحظ فيه أهمية استخدام لجانه الفنية للبرامج المواضيعية المتعددة السنوات، لا سيما فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٨ - وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩، نظرت اللجنة في كل دورة من دوراتها في مجموعة من مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٦). وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، وبلاستناد أيضاً إلى نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، كان برنامج عمل اللجنة يشمل بندين مواضيعيين في كل دورة. ومنذ عام ٢٠٠٧، نظرت اللجنة في موضوع ذي أولوية وموضوع استعراض في كل دورة (انظر قرار المجلس ٢٠٠٦/٩). وأجرت استعراضاً وتقييماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة

والعشرين للجمعية العامة مرة كل خمس سنوات، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وستقوم بذلك مرة أخرى في عام ٢٠١٥ (انظر قرارات المجلس ٤/٢٠٠١، و ١٥/٢٠٠٩، و ٢٠١٣/١٨).

٩ - وتتلقي اللجنة سنوياً، في سياق عملها، رسائل متعلقة بوضع المرأة للنظر فيها^(١). وتنظم هذه العملية عدة قرارات ومقررات صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك: القرار ٧٦ (د-٥)، الذي يحدد إجراءات تلقي اللجنة للرسائل المتعلقة بوضع المرأة والنظر فيها؛ والقرار ٣٠٤ طاء (د-١١)، الذي عدل القرار ٧٦ (د-٥)؛ والقرار ٢٧/١٩٨٣، الذي يؤكد من جديد ولاية اللجنة المتصلة بالنظر في الرسائل السرية وغير السرية المتعلقة بوضع المرأة، ويأذن للجنة بتعيين فريق عامل للنظر في تلك الرسائل وإعداد تقرير بشأنها لتقديمه إلى اللجنة؛ والقرار ١١/١٩٩٣، الذي يؤكد من جديد أن اللجنة مخولة تقديم توصيات إلى المجلس في ما يتعلق بالإجراء الواجب اتخاذه بشأن ما تكشفه هذه الرسائل من اتجاهات وأنماط مستجدة للتمييز ضد المرأة؛ والمقرر ٢٣٥/٢٠٠٢، الذي يزيد من فعالية وكفاءة الإجراءات التي تتبعها اللجنة للتعامل مع الرسائل؛ والقرار ١٦/٢٠٠٩، الذي ينص على أن تقوم اللجنة بتعيين أعضاء الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة لفترة سنتين. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في مقرره ٢٣٥/٢٠٠٢ وقراره ١٦/٢٠٠٩، التعريف بالإجراءات التي تتبعها اللجنة فيما يتعلق بالرسائل.

أهمية اللجنة

١٠ - تُعتبر اللجنة الجهة الرائدة دون منازع في مجال معالجة مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي. وهي هيئة تداولية، تُعنى بتحقيق توافق الآراء ووضع السياسات، وتُعد من أبرز الهيئات الحكومية الدولية التي تعقد اجتماعاتها في الأمم المتحدة. وتستقطب اللجنة في دوراتها السنوية العشرات من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والوفود الوطنية الكبيرة، بما يشمل تمثيلاً واسع النطاق للمنظمات غير الحكومية. وتشكل المشاركة على هذا المستوى تأكيداً للأهمية التي توليها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون لهذه المناقشة السنوية وللحوار الذي يجري بشأن الممارسات الجيدة، والثغرات والتحديات القائمة، والإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

(١) يجوز لأي فرد أو منظمة غير حكومية أو مجموعة أو شبكة تقديم شكاوى أو نداءات أو التماسات إلى لجنة وضع المرأة، تتضمن معلومات متعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي تؤثر في وضع المرأة في أي بلد من بلدان العالم. ويشار إليها على أنها "رسائل".

١١ - واتخذت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ إجراءات لتعزيز الترتيبات المؤسسية بهدف دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقررت الجمعية، في ذلك القرار، أن تكون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة الهيكل الحكومي الدولي المتعدد المستويات الذي يشرف على مهام الدعم التي تتولاها الهيئة في مجال وضع المعايير، ويوفر للهيئة التوجيه في هذا المجال. وطلبت الجمعية أيضاً إلى اللجنة وإلى المجلس التنفيذي المنشأ بوصفه مجلساً لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقديم الدعم الحكومي الدولي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة والإشراف عليها، والتعاون تعاوناً وثيقاً فيما بينهما لتوفير الإرشاد والتوجيه كل في مجال اختصاصه. وتتيح هذه الولاية للجنة أن تعمل جنباً إلى جنب مع المجلس التنفيذي من أجل تعزيز الروابط بين مهمة الدعم التي تتولاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال وضع المعايير وعملها التنفيذي على الصعيد القطري.

١٢ - وأظهرت التجربة المكتسبة في الدورة السابعة والخمسين للجنة، التي أُلقت الضوء بشكل غير مسبوق على الدورة نفسها والنتائج التي جرى تحقيقها، فعالية اللجنة وقيمتها الاستراتيجية ودورها في تشكيل برنامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأسهم الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى عمل اللجنة، بسبل منها الاستعدادات الفنية وجهود الدعوة وإقامة التحالفات والتوعية ومشاركة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، في تعزيز قدرات اللجنة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى اللجنة أساس أقوى لمواصلة تعزيز الآثار الناشئة عن أعمالها، وتوسيع دورها في مجال الرصد المتابعة وتنفيذ الإطار المعياري، وتعزيز أوجه التكافل مع عمل المجلس التنفيذي.

الدور الحفاز للجنة

١٣ - دأبت اللجنة بانتظام، في سياق ممارسة ولايتها المتمثلة في أداء دور حفاز لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة (انظر منهاج عمل بيجين، الفقرة ٣٢٠؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٦)، على إحالة نتائج عملها إلى الهيئات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، وقدمت بالتالي مساعدتها إلى هذه الهيئات لإدماج المنظور الجنساني في أعمال كل منها. فعلى سبيل المثال، كانت استنتاجاتها المتفق عليها لعام ٢٠١١ بشأن حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق، داعمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية النظر في أولوياته

المواضيعية والتفاوض بشأن إعلان الوزارى. وأسهمت اللجنة أيضاً فى الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فى عام ٢٠١٢.

١٤ - وتعاونت اللجنة أيضاً مع اللجان الفنية الأخرى وأمانات كل منها. وفى الأعوام الأخيرة، حقق هذا التعاون القدر الأكبر من النجاح والاستمرارية مع اللجنة الإحصائية. وأتاح عدد من الاجتماعات الجانبية المشتركة وحلقات النقاش للجنة أن تتبادلا الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما فى ذلك وضع مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة، ومجموعة دنيا من المؤشرات الجنسانية.

١٥ - وفى الوقت نفسه، يمكن للجنة أن تكشف من جهودها للتفاعل مع اللجان الفنية الأخرى. ويمكن دعوة رؤساء اللجان الأخرى لمخاطبة اللجنة بشأن المسائل الفنية ذات الاهتمام المشترك، وتبادل خبراتهم مع اللجنة بشأن مشاركة أصحاب المصلحة، ومتابعة النتائج، والجوانب الأخرى المتصلة بأساليب العمل. ويمكن لرئيسة اللجنة، بدورها، مخاطبة اللجان الأخرى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن مواضيع معروضة على اللجنة للنظر فيها. ومن شأن هذا التفاعل أن يبرز بدرجة أكبر الدور الحفاز الذى تضطلع به اللجنة وأن يضاعف من أثره.

١٦ - ويمكن للجنة أيضاً، فى سياق دورها الحفاز وبلاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، أن تشارك إلى جانب المجلس التنفيذى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فى السعى إلى تعزيز متابعة وتنفيذ نتائج دورتها على الصعيد القطرى، ولا سيما استنتاجاتها المتفق عليها. ويمكن للجنة والمجلس التنفيذى عقد اجتماعات غير رسمية بشأن الخبرات المكتسبة والدروس المستخلصة من خلال الأنشطة التنفيذية التى تدعم تنفيذ توصيات اللجنة. فمن شأن هذا النوع من التفاعل أن يظهر كيفية إسهام الإطار المعيارى العالمى فى تعزيز النتائج ذات الصلة بالمرأة والفتاة.

التوصية: قد تود اللجنة مواصلة تعزيز دورها الحفاز فى دعم تعميم مراعاة المنظور الجنسانى، بما يشمل التعاون مع اللجان الفنية الأخرى، من خلال ما يلى: تبادل المعلومات بشأن برامج العمل؛ وعقد حلقات نقاش غير رسمية مشتركة؛ وتبادل نتائج الدورات؛ والمشاركة عن طريق رئيسها فى العمليات الحكومية الدولية الأخرى؛ والتفاعل غير الرسمى مع المجلس التنفيذى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأنشطة التنفيذية لدعم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها. وقد تود أيضاً توسيع نطاق إحالة نتائج عملها لكى يشمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة.

ثالثاً - تنظيم اللجنة وأساليب عملها والتوصيات

١٧ - صارت أساليب العمل التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٦ (انظر القرار ٩/٢٠٠٦) والتي تم تأكيدها بعد استعراض سيرها عام ٢٠٠٩ (انظر القرار ١٥/٢٠٠٩) مساهمة للتغيرات الحاصلة في عدد المسائل الموضوعية التي يُنظر فيها في كل دورة. كما أنها استجابت للتوقعات الجديدة المنبثقة عن مهام الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما بعد اعتماد إعلان لجنة وضع المرأة عام ٢٠٠٥، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (مقرر المجلس ٢٣٢/٢٠٠٥). وقد اعترف المجلس في العام التالي بأن تنظيم عمل اللجنة ينبغي أن يساهم في الدفع قدماً بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (٩/٢٠٠٦).

١٨ - وتقتضي أساليب العمل الحالية (انظر القرارين ٩/٢٠٠٦ و ١٥/٢٠٠٩) أن يتم النظر في كل دورة في موضوع واحد ذي أولوية واستعراض واحد، استناداً إلى برنامج عمل متعدد السنوات؛ ومناقشة المسائل الناشئة والاتجاهات والنهج الجديدة للتعامل مع المسائل التي تؤثر في حالة المرأة وفي المساواة بين النساء والرجال والتي تتطلب اهتماماً ملحاً؛ ومشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية. وتناقش هذه المسائل أدناه.

١٩ - وتسعى أساليب العمل إلى الإسهام في الدفع قدماً بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين والإسراع في تنفيذها على كل الصعد. وتهدف أساليب العمل هذه إلى زيادة الفرص لتبادل الأفكار والتجارب والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على المستوى الوطني؛ من خلال عقد جلسات تحاور وتنظيم مناسبات، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء. وهي تشجع الانخراط في العمل على المسائل كما أنها تسعى لتعزيز مساهمة اللجنة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالنظر إلى الأهمية المعهودة للمنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، تشجع اللجنة هذه المنظمات على المشاركة في عملها.

برنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات

٢٠ - استطاعت اللجنة من خلال اعتماد النهج الموضوعي المتعدد السنوات، الذي يشمل حالياً موضوعاً واحداً ذا أولوية وموضوع استعراض واحد في كل دورة، إجراء متابعة منتظمة لمناهج عمل بيجين وتناول موضوعات ومسائل تتطلب مزيداً من الدراسة في ضوء المستجدات. وعزز النهج كذلك قدرة اللجنة على تحليل الموضوعات المختارة بدقة، وأتاح مهلة كافية لتيسير القيام بالأعمال التحضيرية الموضوعية. وبناء على طلب اللجنة، تُنظّم على

هامش كل دورة سنوية حلقة نقاش عن الموضوع ذي الأولوية للدورة التالية لكي تشرع الدول الأعضاء والمشاركون الآخرون في إجراء مناقشات تمهيدية تتناول ذلك الموضوع. وتوفّر حلقة النقاش التمهيدية هذه فرصة مبكرة لتعطي أمانة اللجنة مؤشراً عن التركيز المقترح ولتستطيع الدول الأعضاء القيام، في مرحلة مبكرة، بتقديم مدخلات والتعبير عن توقعاتها بشأن النهج الموضوعي الذي يمكن اتخاذه فيما يتعلق بالموضوع المختار.

٢١ - ووافقت اللجنة سنة ٢٠١٣ على موضوعي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وستنظر في برنامج عملها القادم المتعدد السنوات القادم وتتخذ قراراً بشأنه عام ٢٠١٦، مع الأخذ بالحسبان نتائج عملية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر قرار المجلس ٣٢٠١/١٨ وقرار الجمعية العامة ١/٦٨). وسيمكن هذا التوقيت للجنة من الاستجابة لنتائج استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل ييجين المزمع إجراؤه عام ٢٠١٥ وكذلك نتائج العمليات الحكومية الدولية المرتبطة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - وكانت تجربة استخدام برنامج عمل متعدد السنوات تجربة إيجابية. وقد يسّر النظر في موضوع واحد ذي أولوية في كل دورة إجراء دراسة معمّقة لهذا الموضوع كما أن استعراض نتائج تلك الدراسة بعد عدّة دورات (ثلاث حتى الآن) قد عزز قدرة اللجنة على رصد التقدم وحسن بالتالي المساءلة عن المتابعة.

التوصية: قد ترغب اللجنة في مواصلة استخدام نهج مواضيعي متعدد السنوات في عملها.

الموضوع ذو الأولوية

٢٣ - تنظر اللجنة، وفقاً لأساليب عملها، في موضوع واحد ذي أولوية في كل دورة استناداً إلى منهاج عمل ييجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وقد نظرت اللجنة، بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، وباستثناء عام ٢٠١٠ حينما قامت باستعراض منهاج العمل وتقييمه بعد مرور ١٥ عاماً على اعتماده، في ستة موضوعات ذات أولوية، هي على النحو التالي: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة (٢٠٠٧)؛ والتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠٠٨)؛ وتقاسم المسؤوليات بالتساوي بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (٢٠٠٩)؛ وحصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق (٢٠١١)؛ وتمكين المرأة الريفية ودورها

في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة (٢٠١٢)؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفلة ومنع وقوعها (٢٠١٣).

٢٤ - ودعمًا لنظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية، يُكلف الأمين العام بإعداد تقرير تحليلي يتضمّن بيانات ومعلومات أخرى كمية ونوعية تظهر التقدم في التنفيذ. وبما أن للجنة دورًا حفيّا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج (انظر الفقرات من ١٣ إلى ١٦ أعلاه)، يُكلف الأمين العام أيضًا بإعداد تقرير عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على الموضوع ذي الأولوية. والدول الأعضاء مدعوة لتقديم مدخلات خطية لإعداد هذا التقرير.

٢٥ - وسيتمكن الأمين العام، بفضل المهمة الموكلة إليه بتقديم التقريرين، من توفير قاعدة الأدلة الموضوعية لدعم مداولات اللجنة جنبًا إلى جنب مع الخبرات والممارسات الجيدة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الموضوع ذي الأولوية، وما ينتج عنها من توصيات لاتخاذ إجراءات لتسريع وتيرة التقدم. ويزيد اللجوء إلى اجتماعات فريق الخبراء لوضع مدخلات للموضوع ذي الأولوية من فعالية الأعمال التحضيرية الموضوعية. وخلال اجتماعات فريق الخبراء التي تدعو إلى عقدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عادة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، تُعرض أحدث المعارف والتجارب والخبرات بشأن الموضوع قيد النظر، وتعزز التوصيات المنبثقة عن هذه الاجتماعات أساس العمل بالنسبة لوضعي السياسات.

التوصية: قد ترغب اللجنة في الاستمرار في الولاية الحالية التي تطلب من الأمين العام إعداد تقريرين عن الموضوع ذي الأولوية.

٢٦ - وتحقق اللجنة التركيز المستدام على الموضوع ذي الأولوية المختار من خلال عدة مكونات في أساليب عملها، بما في ذلك المناقشة العامة، وعقد مائدة مستديرة رفيعة المستوى وحلقتي نقاش تفاعليتين للخبراء.

٢٧ - وفي إطار المناقشة العامة المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، تم التركيز على ما تحقق من أهداف وعلى الإنجازات والثغرات والتحديات المرتبطة بالتنفيذ في ما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية. ويشارك في المناقشة العامة، إضافة إلى الدول الأعضاء، ممثلون عن المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. وقد ازداد عدد المتحدثين في المناقشة العامة بشكل مطرد (١٥٥ متحدثًا عام ٢٠١١، و ١٥٧ متحدثًا عام ٢٠١٢ و ١٨٩ متحدثًا عام ٢٠١٣)، ولضمان الكفاءة

وحسن إدارة الوقت، تلجأ اللجنة إلى ممارسة الحد من طول البيانات. وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد المتحدثين ١٨٩ متحدثاً، من بينهم رئيس وزراء واحد ونائبا رئيس ونائبا رئيس وزراء و ٧٠ وزيراً من الدول الأعضاء.

٢٨ - وتعتبر المناقشة العامة حيّزاً أساسياً يعرض فيه ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة آراءهم بشأن الوضع الحالي لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويؤكد عدد المشاركين ومستواهم على أهمية اللجنة باعتبارها المنتدى العالمي الرئيسي حيث تشارك الدول الأعضاء بوجهات نظرها بشأن التقدم المحرز والتحديات، وحيث يجتمع دعاة المساواة بين الجنسين من خلفيات مؤسسية مختلفة متضامنين في إطار قضية مشتركة.

التوصية: قد ترغب اللجنة في مواصلة إجراء مناقشة عامة مع التركيز على الموضوع ذي الأولوية، لتعزيز دورها وقيمتها الاستراتيجية باعتبارها المنتدى العالمي الرئيسي للدعوة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٩ - وتركز المائدة المستديرة الرفيعة المستوى (في اجتماعين موازيين) التي تُعقد في بداية الدورة، بمشاركة وزراء من الدول الأعضاء ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من عواصم البلدان، على الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتصلة بالموضوع ذي الأولوية. ويقدم دليل المناقشة الأسئلة التي يمكن النظر فيها. ومن أجل تشجيع الأجواء التفاعلية، يطلب من المتحدثين الإيجاز وطرح الأسئلة والتعليق على المداخلات التي تُقدم أثناء الحوار. ويشبه شكل التفاعل ما تشهده المناقشة العامة من تفاعل، إلا أن تقديم البيانات المكتوبة غير محبذ وليس من قائمة مسبقة بالمتحدثين. ودائماً ما يكون الاهتمام عالياً بالمائدة المستديرة الرفيعة المستوى، وفي المتوسط يشارك فيها أكثر من ٦٠ وزيراً وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى. ويشارك في المناقشة عدد صغير من الممثلين المدعوين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (اثنتان عادة في كل مائدة مستديرة). وتقدم النتائج في موجز يعدّه الرئيس.

٣٠ - وتناقش اللجنة كذلك الموضوع ذا الأولوية في فريقين من أفرقة الخبراء التفاعلية. وتتدارس حوارات الخبراء هذه العناصر الرئيسية للموضوع ذي الأولوية والتقدم المحرز في عملية التعميم وتيسر تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على المستوى الوطني. وتتألف الأفرقة من خبراء ترشحهم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتضم الأفرقة أيضاً مشاركا من اجتماع فريق الخبراء الذي يُعقد في إطار التحضير للدورة. وفي المتوسط، يقوم ثمانية إلى عشرة من الخبراء في فريقين بتقديم عروض تمهيدية قصيرة. ويتبع تلك العروض مناقشة تفاعلية يتكلم فيها المتحدثون عن الممارسات الوطنية كما يطرحون

الأسئلة على الخبراء. ودائمًا ما يكون الاهتمام بهذه الاجتماعات كبيراً، حيث لا يتسع الوقت المحدد لتلبية طلبات جميع الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يطلبون المساهمة في النقاش. ويحدد تقرير الأمين العام وعروض الخبراء نطاق المناقشة، وتظهر القضايا الرئيسية التي أثيرت في الحوار في الملخصات التي يعدها مديرو حلقات النقاش.

٣١ - وقد مكن النظر في موضوع واحد ذي أولوية بمشاركة أعضاء أفرقة الخبراء للجنة من دراسة الموضوع المختار بمزيد من العمق والشمولية، ومعالجة قضايا جديدة من منظور السياسة العامة. وقد عزز إشراك الخبراء أيضاً نوعية المناقشات الموضوعية. وتتقاسم الدول الأعضاء وغيرها من المشاركين الخبرات والأنشطة الوطنية وتقدم أمثلة على الممارسات الجيدة والتقدم المحرز وتناقش العقبات والتحديات التي يتم تحديدها. وتوجه هذه الأفكار نحو تعزيز إطار السياسة العامة.

٣٢ - وقد جذبت المناقشات العديد من المتحدثين بما في ذلك على المستوى الوزاري، ولكن من الممكن تعزيز طبيعة الحوار التفاعلية والتركيز على موضوع الحوار من خلال تبادل الأفكار على نحو أكثر سلاسة بين المشاركين. ويمكن أن تركز المداخلات بشكل أكبر على أثر التدابير والنتائج المحققة بدلاً من التركيز على العمليات والأنشطة. ويمكن زيادة عدد الأفرقة المكرسة للموضوع ذي الأولوية، بزيادة المناقشات بشأن المنظورات المتعددة الجوانب والمناقشات بين الأجيال في ما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية.

التوصية: قد ترغب اللجنة في الحفاظ على الطبيعة التفاعلية للنظر في الموضوع ذي الأولوية وتعزيزها، من خلال مشاركة الممثلين الرفيعي المستوى وكذلك الخبراء. وقد ترغب أيضاً في مواصلة العمل على تحسين نوعية الحوارات التفاعلية وخلق فرص إضافية للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الموضوع ذي الأولوية، من مجموعة من المنظورات، وتعزيز الالتزام باتخاذ مزيد من الإجراءات.

٣٣ - وتتم صياغة نتائج المناقشة السنوية للجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية في شكل استنتاجات متفق عليها، تتفاوض بشأنها جميع الدول. وتحدد هذه الاستنتاجات الثغرات والتحديات في تنفيذ الالتزامات السابقة، وتقدم توصيات عملية المنحى لجميع الدول والهيئات الدولية الحكومية المعنية والآليات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التعجيل في تنفيذها. وقد تفاوت مستوى التفصيل في الاستنتاجات المتفق عليها سابقاً، فبلغ على سبيل المثال ٨٤ إجراء عام ٢٠٠٧،

و ٣٩ إجراء عام ٢٠٠٨، و ٥٤ إجراء عام ٢٠٠٩، و ٤٦ إجراء عام ٢٠١١، و ٦٩ إجراء عام ٢٠١٣.

٣٤ - واستخدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٣ الاستنتاجات المتفق عليها كشكل لنتائج الجزء المتعلق بالتنسيق (انظر قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨)، ثم عاد بعد ذلك إلى استخدام القرار شكلاً لتلك النتائج. وتُعتمد، بتوافق الآراء، النتائج المتفق عليها التي تخلص إليها اللجنة والتي تشتمل على فرع عام أو دياحجة، تليها إجراءات موجهة للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. ومنذ أن اعتمدت اللجنة هذا الشكل في عام ١٩٩٧، أخفقت مرتين في إصدار نتائج بشأن الموضوع ذي الأولوية الذي كان قيد نظرها، في عام ٢٠٠٣ (حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة) وعام ٢٠١٢ (تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة). ولم تتمكن اللجنة، في عدة مناسبات، من إكمال عملها خلال فترة انعقاد الدورة البالغة أسبوعين، وكان عليها أن تستأنف العمل في مرحلة لاحقة حتى يتسنى لها اعتماد نتائجها المتفق عليها (كما في ذلك في أعوام ٢٠١١ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٦). وتعد اللجنة في الوقت الحالي اجتماعات غير رسمية إضافية قبيل انعقاد دورتها مباشرة، حتى تكون، بحلول آخر يوم من أيام انعقاد الدورة، قد أكملت عملها في الوقت المخصص له.

٣٥ - واللجنة هي اللجنة الفنية الوحيدة التي ما زالت تستخدم الاستنتاجات المتفق عليها كشكل لنتائج المفاوضات الحكومية الدولية. أما غيرها من اللجان الفنية، من قبيل لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية، فتستخدم القرار كشكل للنتائج المتفاوض عليها بشأن المسائل المواضيعية.

٣٦ - وتستخدم اللجنة القرارات كشكل لنتائجها الأخرى العملية المنحى. وثمة فهم سائد في صفوف أعضائها يتعلق باستحسان البت في المسائل بتوافق الآراء. أما إذا تعذر التوصل إلى هذا التوافق، فتبت اللجنة في المسائل بالتصويت، وفقاً للنظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٧ - ويستخدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي حالياً الإعلان الوزاري كشكل لنتائج جزئه الرفيع المستوى. وقد درج المجلس على اعتماد إعلانه الوزاري خلال دورته الموضوعية، بيد أن الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ اعتمد في دورة مستأنفة عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٨ - وتُظهر الأمثلة المقدّمة أن الهيئات الحكومية الدولية تستخدم أشكالاً شتى، كما تشير إلى أن الأشكال المستخدمة قد طرأت عليها تغييرات.

توصية: قد ترغب اللجنة في النظر في الخيارات الممكنة لإصدار النتائج المتعلقة بموضوعها ذي الأولوية.

موضوع الاستعراض

٣٩ - تقيّم اللجنة، وفقاً لأساليب عملها وعلى أساس سنوي، التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع ذي أولوية من دورة سابقة، وهذا ما قامت به منذ عام ٢٠٠٧ (انظر القرار ٩/٢٠٠٦). وكانت مواضيع الاستعراض كما يلي: دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين (٢٠٠٧)؛ ومشاركة المرأة على قدم المساواة في منع النزاعات وإدارتها وحلّها، وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع (٢٠٠٨)؛ ومشاركة المرأة والرجل بالتساوي في عمليات صنع القرار على جميع المستويات (٢٠٠٩)؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة (٢٠١١)؛ وتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٢)؛ وتقاسم المسؤوليات بالتساوي بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٢٠١٣).

٤٠ - وطراً في الآونة الأخيرة تغيير على شكل الاستعراض، الذي كان في الأصل يشتمل على اجتماع واحد يُخصّص لجلسة تحاور؛ فبات المزيد من الوقت يُخصّص للقيام بالاستعراض وذلك سعياً إلى تعميق عملية تقييم التقدم المحرز. وتيسّر عمليات الاستعراض بالإدلاء بالبيانات الرئيسية، وإلقاء كلمات الخبراء، وتقديم العروض الوطنية، التي تشمل مساهمات من أصحاب المصلحة الآخرين من قبيل ممثلي المنظمات الدولية. ويُفحص في عمليات الاستعراض ما يوضع من تدابير وينشأ من آليات وعمليات لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها، علاوة على الممارسات الجيدة، والدروس المستخلصة، والثغرات والتحديات. وتتيح ورقات المسائل التي تعدّها الأمانة العامة معلومات مستجدة عن حالة التنفيذ وتعرض القضايا المطروحة للمناقشة. وترد النقاط الرئيسية المثارة خلال جلسة التحاور، ولا سيما التوصيات المتعلقة باتخاذ المزيد من المبادرات، في الموجز الذي يعده المنسق المنسق.

٤١ - وقد حسن النظر في أحد مواضيع الاستعراض لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النتائج المتصلة بالموضوع ذي الأولوية من دورة سابقة قدرة اللجنة على رصد الالتزامات المتعهد بها وبالتالي مساءلة أصحاب المصلحة. وتستخدم اللجنة جلسات التحاور، التي تتيح فرصة مهمة لمواصلة التركيز على ما اعتمد في السابق من توصيات بشأن السياسات. ولئن كان هذا

التبادل للخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة يمكن اللجنة من المضي قدماً في رصد التقدم المحرز والثغرات والتحديات القائمة في هذه المجالات الفنية على الصعيد الوطني، ومن تعزيز التعجيل بالتنفيذ؛ فإن تأثير الاستنتاجات المتفق عليها على الظروف التي توضع فيها السياسات الوطنية لم يوثق دائماً بشكل جيد، كما أن الصلات القائمة بين التعهدات السابقة وما يتخذ من إجراءات لتنفيذها لم تُحدد كما ينبغي. ويمكن إدخال تحسينات على ذلك بتوسيع نطاق أصحاب المصلحة الذين يشاركون في جلسات الاستعراض، بوسائل تشمل، مثلاً، العروض الوطنية التي يساهم فيها مشاركون من شتى الخلفيات المؤسسية المذكورة في الاستنتاجات المتفق عليها (الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، على سبيل المثال)، وتقديم الأدلة الملموسة، والقيام بأعمال الرصد، وذلك لمساعدة اللجنة على تقييم التقدم المحرز.

٤٢ - ويمكن تشجيع الدول الأعضاء على تقديم بيانات كتابية قبل انعقاد الدورة، يمكن تلخيصها، إلى جانب نتائج العمل التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لإصدار كل ذلك في شكل وثائق معلومات أساسية ونشره على الموقع الشبكي. ويمكن عقد حلقة نقاش مشتركة بين اللجنة والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل فحص العمليات المنفذة استجابة للتوجيه السياسي الوارد في الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية.

٤٣ - وترد نتائج النظر في موضوع الاستعراض في شكل موجز للمناقشة يعده المنسق، ويعمم على نطاق واسع لكن دون أن يناقش. ويبرز هذا الموجز النقاط الأساسية التي تحدد وأي توصيات تُقدم خلال المناقشة. وعلى هذا النحو، فهو بمثابة السجل الذي يقدم أفكاراً ينطلق منها أصحاب المصلحة لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد أحالت اللجنة، وفقاً للظروف، الموجزات التي يعدها المنسق على سبيل المساهمة في عمليات حكومية دولية أخرى لحفزها على مراعاة المنظورات الجنسانية. ومن شأن هذه الجهود أن تزيد تعزيز قدرة اللجنة على رصد متابعة أعمالها وتنفيذ توجيهها السياسي بشكل أكثر منهجية.

توصية: قد ترغب اللجنة في مواصلة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات السابقة المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية. وقد ترغب في المحافظة على الطابع التفاعلي الذي يتسم به الاستعراض، وأن توسع نطاقه بتقديم العروض الطوعية الوطنية، والبيانات الكنايية المتعلقة بالتقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء، والدراسات التحليلية، وعقد حلقات النقاش المشتركة بين اللجنة والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سعياً لزيادة تعزيز متابعة توجيه اللجنة السياسي وتنفيذه. وقد ترغب اللجنة في الاستمرار في استخدام موجز المناقشة كشكل لنتائجها.

موضوع القضايا الناشئة

٤٤ - منذ عام ١٩٩٧، تنظر اللجنة سنوياً في بند يتعلق بالقضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة المتبعة إزاء تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل، والتي يتعين النظر فيها بشكل ملح (وفقاً لقرار المجلس ٦/١٩٩٦). وهذا الموضوع، الذي يحدده مكتب اللجنة فيما بين الدورات وبالتشاور مع جميع الدول من خلال مجموعاتها الإقليمية، يراعي التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك الأنشطة المقررة في نطاق الأمم المتحدة، حيث يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام للمنظورات الجنسانية. ومنذ عام ٢٠٠٧، نظرت اللجنة في المواضيع التالية: القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ متابعة لدراسة الأمين العام المعمّقة على المستويين الوطني والدولي (٢٠٠٧)؛ والمنظورات الجنسانية لتغير المناخ (٢٠٠٨)؛ والمنظورات الجنسانية للأزمة المالية (٢٠٠٩)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة للمرأة (٢٠١١)؛ وإشراك الشابات والشباب، والفتيات والفتيان، في العمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين (٢٠١٢)؛ والمسائل الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين تناولها في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٣).

٤٥ - وتسهم ورقات المسائل التي تعدها الأمانة العامة وتستكملها أفرقة الخبراء حتى يتسنى بدء المناقشات في تيسير نظر اللجنة في المواضيع. وترد، في موجز المنسق، النقاط الرئيسية المثارة خلال جلسة التحاور، ولا سيما التوصيات المتعلقة باتخاذ الإجراءات.

٤٦ - وقد أتاح موضوع القضايا الناشئة للجنة فرصة لتختار، بشكل مرّن وفي الوقت المناسب، موضوعاً من المواضيع الراهنة للنظر فيه، وبالتالي استكمال برنامج عملها المتعدد السنوات والمواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المحددة مسبقاً. وبفضل استخدام اللجنة لهذا الشكل، تمكنت من التعامل بسرعة مع التطورات المستجدة التي استرعت اهتمامها، ومن ممارسة دورها الحفّاز ببيان المنظورات الجنسانية لمراعاتها في خطة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأوسع نطاقاً، مع العمل أيضاً، بشكل منهجي، على تعميق إطار وضع المعايير والسياسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا ما جرى بالنسبة للمواضيع المختارة في السنوات الأخيرة، حيث ساهمت اللجنة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقيّمت الأثر المترتب عن المسائل الراهنة، وقدمت مساهمتها في غير ذلك من العمليات الحكومية الدولية، ومنها أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

توصية: قد ترغب اللجنة في النظر في بند، يختاره مكتب اللجنة فيما بين الدورات بالتشاور مع الدول الأعضاء، يتعلق بالقضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة المتبعة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل والتي يتعين النظر فيها على وجه الاستعجال. وقد ترغب اللجنة، عند اختيار أحد المواضيع، في الأخذ في الحسبان الفرص المتاحة للمشاركة في العمل المواضيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الاتساق معه أو مع العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى.

أصحاب المصلحة المشاركون

٤٧ - تتوخى اللجنة، من خلال أساليب عملها، تحقيق مشاركة واسعة النطاق من طائفة من أصحاب المصلحة (انظر قرار المجلس ٩/٢٠٠٦). وبالتالي، تستقطب اللجنة عدداً كبيراً جداً من المشاركين في دوراتها السنوية. والعديد من الوفود الوطنية يقودها وزراء من الحكومات وتضم بين أعضائها مسؤولين كبار وخبراء فنيين. وتؤكد هذه المشاركة للسياسيين والخبراء الأهمية التي يوليها أصحاب المصلحة للدورات السنوية التي تعقدها اللجنة.

٤٨ - وثمة نخط عمل دأبت اللجنة على اتباعه، يتمثل في حضور المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، في الغالب، الجزء الأول من الدورة، حيث يشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى والمناقشة العامة، وكذلك في حلقات النقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية والأنشطة الجانبية. وأحياناً يشارك الخبراء الفنيون من العواصم الوطنية خلال فترة انعقاد الدورة في حلقات النقاش وفي النظر في بنود أخرى، علاوة على المشاورات بشأن نتائج اللجنة.

٤٩ - ونظراً للأهمية التي توليها الدول الأعضاء للدورات، يمكن النظر في كيفية كفالة إتاحة البيئة الأكثر ملاءمة لمشاركة الوزراء و/أو كبار المسؤولين والخبراء الفنيين من الحكومات والمشاركين الآخرين، ولا سيما من المجتمع المدني، وذلك لزيادة تعزيز الأثر المترتب على عمل اللجنة.

٥٠ - ويستقطب اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مشاركة قوية، بيد أن شكله الحالي يشبه المناقشة العامة. ويمكن بالتالي النظر في إعادة بلورة الجزء الأول من دورة اللجنة ليأخذ شكل الجزء الوزاري، وذلك بدمج اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع الجزء الأول من المناقشة العامة، بحيث يمكن استيعاب العدد الكبير من الوزراء الحكوميين الحاضرين وزيادة تعزيز الأهمية السياسية لعمل اللجنة.

٥١ - وثمة ممارسة راسخة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية تتمثل في افتتاح الدورات على المستوى الوزاري. وتشمل الجلسات الافتتاحية الرفيعة المستوى لأعمال اللجان الفنية عادة مشاركة الأمين العام أو نائب الأمين العام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهم من كبار المسؤولين. وفي حالة لجنة وضع المرأة، تلقي وكيل الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كلمة في الجلسة الافتتاحية. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بخيار عقد جزء ختامي على المستوى الوزاري، وهو ما من شأنه أن يتيح مساهمات إضافية لجميع أصحاب المصلحة من أجل المتابعة واتخاذ الإجراءات وفقاً للنتائج المعتمدة، ومن ثم زيادة الأثر المترتب على عمل اللجنة.

توصية: قد ترغب اللجنة في النظر في تحديد أجزاء من دورتها تُعقد في شكل جزءٍ وزاريٍّ. ويمكن النظر في خيار عقد جزءٍ ختاميٍّ على المستوى الوزاريٍّ.

مشاركة المنظمات غير الحكومية

٥٢ - ينبغي أن تكون المشاركة والإسهام النشطان للمنظمات غير الحكومية عنصرين بالغين الأهمية في عمل اللجنة. وقد قدمت هذه المنظمات إسهامات كبيرة في تشكيل إطار السياسات العالمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تضطلع بدور هام في مساءلة القادة الدوليين والوطنيين عن الالتزامات المقطوعة. وقد اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً بهذا الدور في قراره ٩/٢٠٠٦، الذي أكد فيه على أنه ينبغي تشجيع هذه المنظمات على المشاركة إلى أقصى مدى ممكن، في عمل اللجنة وفي عمليات الرصد والتنفيذ المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

٥٣ - وطرأت زيادة كبيرة في عدد الأفراد الذين يحضرون الدورات السنوية للجنة، وفي عدد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ينتمون إليها. ففي أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، كان عدد الحضور أقل من ٢٠٠٠ ممثل من نحو ٣٢٥ منظمة سنوياً. وفي عام ٢٠١٢، شارك ٢٠٨٤ ممثلاً من ٤٣٥ منظمة، وفي عام ٢٠١٣، حضر ٨٨٨ ممثلاً من ٥٥٧ منظمة غير حكومية. وفي الوقت نفسه، ترغب المنظمات غير الحكومية في تقديم مساهمات فنية أكبر في عمل اللجنة، وهي تبذل جهود الدعوة لإتاحة فرصة أكبر للمشاركة الجديدة مع الدول الأعضاء كي يتسنى لها إضافة قيمة إلى المناقشات وإلى عمل اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فقد طلبت السماح لها بتعيين عدد صغير من الممثلين المتنوعين جغرافياً لمراقبة المفاوضات بشأن الاستنتاجات المتفق عليها، على أن يكون مفهومها أنهم لن يقوموا بمداخلات. وباعتبارهم مراقبين فسيتمكنهم متابعة المفاوضات وتعزيز فهمهم لعمل اللجنة وإسهامهم فيه.

٥٤ - وفي الوقت الحالي لا يمكن لممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة إلا بشكل اسمي في المناقشات العامة وفي حلقات النقاش، التي لا يتم فيها إعطاء الكلمة إلا لأقل من ٥ في المائة من ممثلي المنظمات غير الحكومية الحاضرين، نظرا للطريقة التي تنظم بها الدورات حاليا. ومن ناحية أخرى، طرأت زيادة كبيرة في عدد البيانات الخطية المقدمة من منظمات غير حكومية أو مجموعات من المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠١٣، صدر ٢٢٨ بيانا خطيا باللغات الرسمية الست، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن السنوات الماضية، حيث كان يرد أقل من ٨٠ بيانا سنويا.

٥٥ - والممثلون مرحب بهم في الاجتماعات الرسمية، إلا أنه لا يتوافر إلا عدد قليل جدا من المقاعد. وبخلاف مسألة محدودة أماكن الجلوس، فقد كان ضروريا بمقتضى المخطط العام لتجديد مباني المقر تقييد دخول ممثلي المنظمات غير الحكومية إلى المبنى الذي تعقد فيه الاجتماعات الرسمية ليقصر العدد على اثنين من الممثلين لكل منظمة. وتؤدي هذه المسألة إلى عرقلة الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في مجال التفاعل والترويج لآرائها مع وفود الحكومات بشأن المسائل الاستراتيجية والحاسمة الأهمية التي تناقش في إطار اللجنة.

٥٦ - وتتعقد المنظمات غير الحكومية عددا كبيرا من المناسبات الموازية بالقرب من مقر الأمم المتحدة. وكثيرا ما تشترك أيضا في رعاية مناسبات في مقر الأمم المتحدة تنظمها دول أعضاء وكيانات في منظومة الأمم المتحدة. ويحضر ممثلو المنظمات غير الحكومية هذه المناسبات الموازية والجانبية بأعداد كبيرة.

٥٧ - وستؤدي مشاركة أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية بشكل يقوم على قدر أكبر من المشاركة والقيمة المضافة إلى إثراء الدورات وزيادة التزامها بالمتابعة على الصعيد الوطني، مما يعزز من أثر عمل اللجنة. وستؤدي فرص التفاعل الإضافية بين ممثلي الحكومات ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين أثناء الدورة إلى إيجاد حيز لتبادل الآراء والتوقعات. ومن شأن مركز الحصول على المراقب في الاجتماعات غير الرسمية أن يتيح المزيد من الفرص للدعوة.

التوصية: قد ترغب اللجنة في النظر في توسيع نطاق الفرص الممنوحة للمنظمات غير الحكومية كي تسهم في عمل اللجنة، من خلال تخصيص المزيد من الوقت لمداخلات المنظمات غير الحكومية أثناء المناقشة العامة، ومنح أولوية أكبر لمداخلاتها أثناء حلقات النقاش، ومنح عدد محدود من الممثلين من مناطق إقليمية متنوعة فرصة الوصول إلى المفاوضات.

الرسائل المتعلقة بوضع المرأة

٥٨ - قبل كل دورة، يجتمع فريق عامل تابع للجنة يتألف من خمسة أعضاء من أجل النظر في قائمة الرسائل السرية والردود الواردة من الحكومات. ويقدم الفريق العامل تقريره إلى اللجنة، التي تنظر فيه خلال جلسة مغلقة. وقد ازداد عدد الرسائل الواردة على مر الوقت، ولا سيما خلال السنوات الخمس الماضية. وتمشيا مع القرارات ذات الصلة، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة موقعها الشبكي لزيادة بروز هذا الإجراء وتقديم المزيد من المعلومات بشأنه. وتقدم هذه المعلومات شرحا بشأن الجهات التي يمكنها تقديم رسائل وكيفية القيام بذلك، ورسميا بيانيا يحدد الإجراء والإطار الزمني المتصلين بذلك. كذلك تروج هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهذا الإجراء على وسائل التواصل الاجتماعي وتعلم المنظمات غير الحكومية عن طريق البريد الإلكتروني باقتراب المواعيد النهائية للتسليم.

التفاعل مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٥٩ - تقر الدول الأعضاء بأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوفاء بالالتزامات الواردة في إطار اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة هما أمران يعزز كل منهما الآخر في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن ثم فقد اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية دور اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في قراره ٩/٢٠٠٦، الذي يدعو هذه الأخيرة إلى الإسهام، حسب الاقتضاء، في المناقشة بشأن الموضوع ذي الأولوية بالنسبة لها. ونتيجة لذلك، تلقي رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كلمة أمام اللجنة في جلستها الافتتاحية، ويدعى خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة للمشاركة بانتظام: بصفتهم محاورين بشأن المواضيع ذات الأولوية، كما كان الحال في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ وبصفتهم مسؤولين عن الرد على الأسئلة في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى، كما كان الحال في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣؛ أو في اجتماع فريق الخبراء الذي تعقده هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار التحضير للموضوع ذي الأولوية، كما كان الحال عند التحضير لدورة عام ٢٠١٢. وكانت إحدى حلقات النقاش التي عقدتها اللجنة في عام ٢٠١٠ لاستعراض منهاج عمل بيجين وتقييمه بعد مرور ١٥ عام على إعلانه قد احتفلت بذكرى مرور ٣٠ عاما على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٠ - ويمكن زيادة تعزيز أثر العمل الذي تقوم به لجنة وضع المرأة من خلال التفاعل على نحو أكثر منهجية مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية المدرجة على جدول أعمال لجنة وضع المرأة. ويمكن أن يشمل ذلك عقد حلقات

نقاش مع خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، على سبيل المثال بشأن الاتجاهات والتحديات التي تلاحظها هذه الأخيرة في تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بتنفيذ أحد المسائل المواضيعية المعروضة على لجنة وضع المرأة، والتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى الدول الأطراف، وجهود المتابعة التي تبذلها الدول الأطراف في هذا الشأن. ومن شأن هذا التفاعل أن يثري المداولات التي تقوم بها لجنة وضع المرأة، وأن يساهم في التعجيل بتنفيذ استنتاجاتها المتفق عليها.

التوصية: قد ترغب لجنة وضع المرأة في توسيع نطاق تفاعلها مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية المدرجة في برنامج عمل لجنة وضع المرأة، وذلك على سبيل المثال من خلال عقد حلقات نقاش.

رابعاً - إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والآثار المترتبة على عمل اللجنة

٦١ - نشأ عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرًا (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٨) أثر مباشر على أساليب عمل اللجان الفنية. ومن المتوقع في إطار ترتيبات العمل الجديدة لدى المجلس ورود إسهامات أكثر تركيزًا من هيئاته الفرعية في عمله، تمشيًا مع الموضوع المتفق عليه لدى المجلس.

٦٢ - وتشمل العناصر الرئيسية الجديدة المتعلقة بعمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي ينبغي أن تراعيها اللجنة لدى قيامها باستعراض أساليب عملها: تعديل برنامج عمل المجلس لبدء دورته في شهر تموز/يوليه وتنتهي في شهر تموز/يوليه الذي يليه؛ ومواءمة وتنسيق جداول عمل اللجان الفنية وبرامج عملها في إطار متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها من خلال التشجيع على قدر أكبر من الوضوح في تقسيم العمل بينها وتقديم توجيهات سياساتية واضحة إليها؛ واستخدام موضوع رئيسي لبرنامج العمل السنوي للجنة. وستكون الهيئات الفرعية ومجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مدعوة للمساهمة، حسب الاقتضاء، إلى عمل المجلس تماشياً مع الموضوع المتفق عليه.

٦٣ - وسيتم تنقيح الهيكل الحالي لأجزاء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يشمل جزءاً متعلقاً بالتكامل تكون مهمته تجميع الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والهيئات الفرعية للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسيجمع الجزء المتعلق بالتكامل، الذي من المتوقع أن يعقد في أيار/مايو، أهم الرسائل الصادرة عن

المجلس ولجانه الفنية بشأن الموضوع الرئيسي وسيضع توصيات عملية المنحى من أجل المتابعة.

٦٤ - وسيجرى في اجتماعات مخصصة للتنسيق والإدارة الاضطلاع بوظائف الجزأين السابقين وهما الجزء العام والجزء المتعلق بالتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع أن يجرى تناول تقرير لجنة وضع المرأة في اجتماع للتنسيق والإدارة يعقد في حزيران/يونيه.

٦٥ - ومن المتوقع أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترتيبات انتقالية من أجل عقد الاستعراض الوزاري السنوي أثناء الجزء الرفيع المستوى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وسيعقد المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيجمع على المستوى الوزاري، أثناء الجزء الرفيع المستوى للمجلس.

٦٦ - ومع المضي في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعتماد دورة تمتد من تموز/يوليه إلى تموز/يوليه الذي يليه، سيقدر المجلس موضوع جزئه الرفيع المستوى في تموز/يوليه، بعد انتخاب مكتبه الجديد. وستدعى اللجنة إلى الإسهام في هذا الموضوع، للنظر فيه خلال الجزء المتعلق بالتكامل الذي يعقده المجلس.

٦٧ - وموضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤ هو "التصدي للتحديات المستمرة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على المكاسب الإنمائية في المستقبل". وموضوع الجزء المتعلق بالتكامل لعام ٢٠١٤ هو التوسع الحضري المستدام. وسيستمر المجلس في وضع برنامج عمل متعدد السنوات يغطي فترة سنتين. ومن المنتظر أن يتفق المجلس على مواضيع عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ خلال عام ٢٠١٤.

٦٨ - ودأبت اللجنة على تقديم إسهامات فنية إلى الجزء الرفيع المستوى لدى المجلس، بما في ذلك تقديم لمحات عامة عن التوصيات السياسية التي اعتمدها اللجنة، أو إحالة نتائج استعراضها أو المواضيع ذات الصلة بالمسائل الناشئة. وعقدت أيضا حلقات نقاش بهدف الإسهام في الجزء الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس. ودأبت اللجنة أيضا على متابعة الإرشادات التي يقدمها المجلس، واعتاد رؤساء المجلس على إلقاء كلمة أمام اللجنة، سواء عند افتتاح دوراته السنوية أو أثناء النظر في البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

٦٩ - ويشير سجل عمل اللجنة إلى أنها ستواصل الإسهام في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في الجزء الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس. وستسهم أيضا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبالإضافة إلى مواءمة الأولويات المواضيعية للجنة مع

أولويات المجلس، يقدم البند الدائم من جدول أعمال اللجنة المتعلق بمتابعة قرارات المجلس ومقرراته وكذلك موضوع المسائل الناشئة، نقاطا للدخول تتيح للجنة الإسهام في عمل المجلس. ومع قيام المجلس بتطبيق برنامج عمل لفترة سنتين، سيتاح للجنة فرص في المستقبل كي توائم نقاط تركيزها المواضيعي مع النقاط التي يركز عليها المجلس.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، يتيح الهيكل الجديد للأجزاء والنهج المواضيعي الجديد للذين يتبعهما المجلس المزيد من الفرص لانعكاس المنظورات الجنسانية، ومن أجل التفاعل الدينامي بين اللجنة وهيئتها الأم، مما يعزز بالتالي من أثر العمل الذي تقوم به.

التوصية: قد ترغب اللجنة في: أن تشدد على التزامها بالإسهام إلى عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من منظورها الفني وأن تكون بمثابة عامل حفاز من أجل إدماج المنظور الجنساني في عمل المجلس؛ وأن توائم أولوياتها المواضيعية مع تلك الخاصة بالمجلس من أجل تقديم إسهامات فعالة وموجهة من منظور جنساني؛ وأن تشجع المجلس على توسيع نطاق فرص المناقشة والتفاعل فيما بين الهيئات الفرعية للمجلس بشأن المنظورات الجنسانية لجميع أبعاد التنمية المستدامة، من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات إطار السياسات على الصعيد العالمي.